القوائم المالية المضللة وتأثيرها على قرارات المستثمرين

م.م. قيس مكي خلف
المعهد التقني الطبي/المنصور

م.عباس صباح طالب
معهد تقني صويرة

المستخلص
هدفت هذه الدراسةألى التعرف إلىأهميه دور المدقق الخارجي في تقرير و كشف حالات التلاعب الحاصلة بالبيانات التي تحتويها القوائم المالية ألمضلله و مدى تأثير ذلك على قرارات المستثمرين . ولتحقيق ذلك قام الباحث بوضع مجموعة من المتطلبات الإجرائية المقترحة تهدف ألى الكشف عن ممارسات التضليل بالقوائم المالية لشركة الصناعات الخفيفة وشركة الصناعات الكيمياوية عينة البحث وذلك من خلال التركيز على اهم الفقرات الموجودة بالقوائم المالية و حمايتها منها الموجودات الثابتة و المخزنية و المدينون و الدائنون و القروض و حالات العجز للنشاط الاقتصادي للشركة عينة البحث للسنوات (٢٠١٩, ٢٠٢٠) . هذا و قد تم تقديم عدة توصيات كان أهمها ما يلي ضرورة إيلاء عملية تخطيط التدقيق الخارجي الأهمية التي تستحقها و ذلك من خلال وضع أسئلة معيارية عن المجالات المفحوصة، الأمر الذي يساعد في توجيه عملية التدقيق نحو التقرير عن القوائم المالية المضللة من وجهة نظر مدققي الحسابات و ضرورة التزام مدقق الحسابات بتنفيذ المتطلبات الإجرائية المقترحة لعملية التدقيق الخارجي بهدف رفع كفاءة المدقق في تحديد الثغرات التي تمثل فرص تضليل من وجهة نظر مدققي الحسابات .

Abstract This study aimed to identify the importance of the role of the external auditor in deciding and detecting cases of manipulation of the data contained in the misleading financial statements and the extent of its impact on investors' decisions. To achieve this, the researcher developed a set of proposed procedural requirements aimed at detecting misleading practices in the financial statements of the light industries company, and Chemical Industries Corporation

the sample of the research, by focusing on the most important paragraphs in the financial statements and protecting them, including fixed and inventory assets, debtors and creditors, loans and deficits of activity The economics of the company, the research sample for the years (2019,2020). Several recommendations were made, the most important of which was the following: the necessity of giving the external audit planning process the importance it deserves, by setting standard questions about the areas examined, which helps direct the audit process towards reporting misleading financial statements from the auditors' point of view and The necessity of the auditor’s commitment to implement the proposed procedural requirements for the external audit process in order to raise the auditor’s efficiency in identifying gaps that represent opportunities for misleading from the auditors’ point of view

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية المضللة . قرارات المستثمرين.

Key words : Misleading financial statements. Investors' decisions

المبحث الأول
منهجية البحث

أولا - مشكلة البحث :-

ان التلاعب والغش بالقوائم المالية ينعكس بصورة سلبية على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها وبالتالي تؤثر على قرارات المستثمرين في الاستمرار في عملية الاستثمارأو التوافق وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

١ – هل هناك توافق واستجابة في الشركات لملاحظات مراقب الحسابات حول حالات التضليل .

٢- هل ان قرارات المستثمرين تتم على ضوء تقرير مراقب الحسابات حول القوائم المالية المضللة .

٣- ما هي طبيعة العلاقة بين القوائم المالية المضللة و قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات.

ثانيا - أهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على عمليات التلاعب والغش للقوائم المالية المضللة وتأثيرها على قرارات المستثمرين وذلك من خلال دراسة التضليل المقصودة وغير المقصودة التي تحتويها و معالجة أسبابه و دور المدقق الخارجي في أظهار مصداقية القوائم المالية للمستثمرين .

ثالثا - أهداف البحث :-

يهدف البحث ألى تحقيق الأهداف الآتية :-

١- بيان مفهوم التضليل والتميز بين الخطأ المقصودة وغير المقصودة

٢- بيان دور المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على ما تحويه القوائم المالية من معلومات محاسبية .

٣- بيان العلاقة بين القوائم المالية المضللة وقرارات المستثمرين

٤- تزايد حالات التضليل في القوائم المالية وربطه مع تقرير المستثمرين في الحسابات

رابعا - فرضيات البحث :-

يشير البحث ألى الفرضيات الآتية :-

١- تتم قرارات المستثمرين على ضوء تقرير مراقب الحسابات في القوائم المالية المضللة .

٢- وجود علاقة بين القوائم المالية المضللة وقدرات المستثمرين .

سادسا - الحدود المكانية والزمان :-

ا- الحدود المكانية :- اختيار شركة الصناعات الالكترونية الخفيفة (مساهمة مختلطة) و شركة الصناعات الكيمياوية (مساهمة مختلطة) عينة من شركات سوق العراق للأوراق المالية قطاع الصناعة.

ب- الزمانية :- السنوات (٢٠١٩-٢٠٢٠).

ت-الفئة المستهدفة:- المدقق الخارجي وكان عددهم (٥٢) مدقق خارجي.

سابعا:- المخطط الإجرائي للبحث

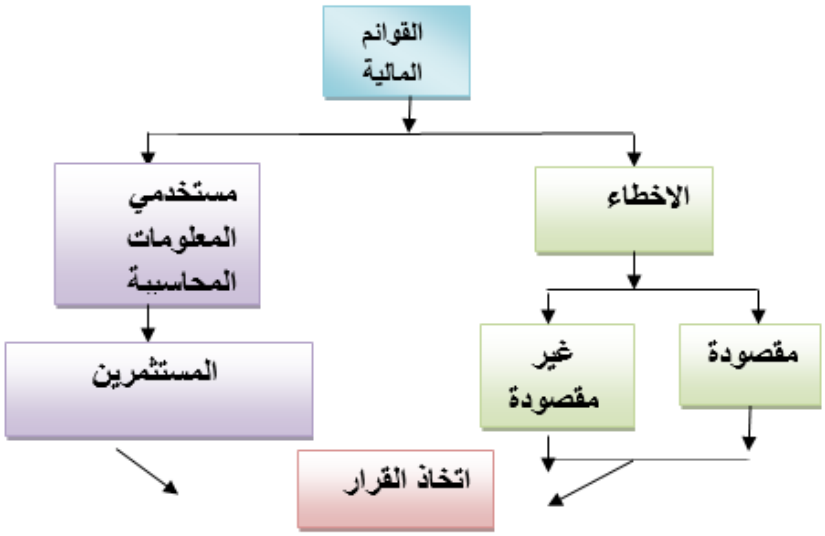

المبحث الثاني/الإطار النظري
التضليل

مفهوم التضليل :-

عنيت أدبيات التدقيق بالتفرقة بين نوعين من التصرفات التي تنشا من التضليل وهما ، التضليل غير المقصود (الخطأ العفوي) والتضليل المقصود (الاحتيال) ويعد النوع الأول اقل خطورة من النوع الثاني والذي ينطوي على تخطيط مدروس وإدارة متعمدة من مرتكبيه أذا يمكن تقسيم التضليل المقصود (الاحتيال) ألى أبلاغ مال مضلل ، ويعد التضليل الناتج من احتيال الإدارة اشد خطورة من التضليل الناتج من احتيال الموظفين وذلك لان الأشخاص المكلفين بإدارة الشركة غالبا ما يكونون في موضع يفترض فيه أمانتهم على موجودات الوحدة الاقتصادية وقد يستغل بعض أعضاء الإدارة سلطاتهم فيتجاوزون إجراءات الرقابة (Kam , ١٩٩٠ , ٣٢١)

ومما تم الإشارة أليه يمكن توضيح المقصود بالتضليل من خلال تبادل مفهوم و أسباب وأنواع الخطأ والاحتيال

مفهوم الخطأ :-

تتطلب عملية التدقيق التأكيد بان القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، وهو مفهوم يتعلق بجمع أدلة التدقيق اللازمة (أن يستنتج مراقب الحسابات انه لا توجد أخطاء جوهرية في القوائم المالية (Ghazali . et.al , ٢٠٠٦ , ٢٢٨) ويعرف الخطأ بأنه (تحديثات غير مقصودة في تقارير مالية مثل خطا في تجميع بياناتأو في معالجتها في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهوأو تفسير مخلوط للحقائق (Pingyang , 2007 , 98) .

وأشار معيار التدقيق الدولي (٢٤٠) ألى أن الخطأ يعني تعويضات غير مقصودة في التقارير المالية مثل خطا في جميع بياناتأو في معالجتهاأو في تقدير غير صحيح ناتج عن السهوأو تغير ملحوظ للحقائقأو خطا في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالأسبابأو الاعتراف (٥١ , ١٩٩٦ , Pacter) ويشير اصطلاح الخطأ ألى أخطاء غير مقصودة في القوائم .

أن المعلومات التي تظهرها القوائم المالية قد لا تكون دقيقة جدا فالمحاسب يعتمد في بعض الأحيان على الإحكام الشخصية والتقديرات التي تظهر لعنصرأو عناصر معينة منها وهذا ما يؤكده مراقب الحسابات من خلال العبارة التي نذكرها عند إصداره التقرير والتي تنص (فحصنا وليس دققنا فالفحص اقل دقة من التدقيق.(١١٠ , ٢٠٠٦, Reich . et.al)

وان تعدد الإطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية وكما تتنوع استخدامهم لتلك القوائم المالية وحيث يحتاج المستثمرين ألى معلومات تساعدهم على اتخاذ القرار .(٦٢, ٢٠٠٦ , Romney)

إن احتمال وجود أخطاء في المستندات والسجلات المحاسبية يرجع ألى أن المراحل المتعددة التي تمر بها القوائم المالية من مرحلة التسجيل والترحيل والترصيد وإعداد ميزان المراجعة وإجراء التسويات القيدية وعرض نتائج الأعمال النهائية والحسابات الختامية وربما تسجيل بعض العمليات في فترة محاسبية غير صحيحة .(٨١, ٢٠٠٥ , Sanders . et.al)

ان الهدف الأساسي لمراقب الحسابات هو تكوين رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية وخاصة المركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يقع على الإدارة مسؤوليةأعداد القوائم المالية.(٧٩, ٢٠٠٠, Siponen)

اسباب حدوث الخطأ :-

ويشير اصطلاح الخطأ ألى أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي ألى حدوث الأخطاء منها :- (٢١٦, ١٩٩٨, Kieso . et.al) .

١- أخطاء حسابيةأو كتابية في السجلات
٢- أخطاء فنية وهي ناتجة عن قواعد أصول المحاسبة
٣- إغفالأو سوء تفسير الحقائق
٤- سوء تطبيق البيانات المحاسبية

وأيضا هناك مجموعة أخرى من أسباب حدوث الخطأ نذكر منها ((Dahawy , 2007 , 95)

١- إظهار وضع الوحدة الاقتصادية بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها
٢-زيادة وحدة السهم من الإرباح
٣- الحصول على قروض أضافية
٤- اختلاس أصول الوحدة الاقتصادية

أنواع الأخطاء المحاسبية :-

يصنف مراقبو الحسابات الأخطاء التي يصادفها أثناء عملية التدقيق ألى مجموعتين :- (٣٧ , ٢٠٠٣ , Aranoff)

أولا :- أخطاء متعمدة :- ويقصد بها هي تلك الأخطاء التي ترتكب من قصدأو عمد تدبير سابق من موظفي الحسابات بقصد التضليلأو من اجل أخطاء أو اختلاسأو التأثير في أعمال الشركة.

ثانيا :- أخطاء غير متعمدة :- وهي تلك الأخطاء التي تحدث نتيجة جهل موظفي قسم الحسابات بالمبادئ والأصول و القواعد المحاسبية المتعارف عليها و تقسم ألى :-
١- أخطاء الحدثأو السهو :- وهي تلك الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات العملية بأكملهاأو احد أطرافها في دفتر اليوميةأو دفاتر القيد والمساعدةأو نتيجة عدم ترحيل طرف العملية
٢- أخطاء ارتكابيه :- وهي من الأخطاء العمليات الحسابيةأو نتيجة خطا في الترحيلأو ترصيد الحسابات
وان استعمال الآلات الحسابية والمحاسبية كجزء من نظام الرقابة السليم يقلل من حدوث الأخطاء الارتكابيه إن لم يعمل على إلغائها .
٣- أخطاء فنية :- وهي تلك الأخطاء الناتجة من خطا في التطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها وقد تنشا هذه الأخطاء نتيجة جهلأو عدم دراية موظفي الحسابات في الوحدة الاقتصادية بهذه المبادئ وهذه الأخطاء تعد من اخطر أنواع الأخطاء المحاسبية لأنها تؤثر تأثيرا شديدا على المركز المالي ومن هنا على مراقب الحسابات أن يبذل العناية التامة .
٤- الأخطاء المتكافئة :- وهي تلك الأخطاء التي تكافئ مع بعض إيإن الخطأ في بعضها يمحو اثر الخطأ في البعض الأخر ويلاحظ أن الخطأ المتكافئ قد يكون في حساب واحد وهذه الخطأ ليس له تأثير كبير في ناتج أعمال الوحدة الاقتصادية أماإذا كان الخطأ المالي في حسابين مختلفين ينتج من ذلك الاختلافأو الخطأ في احد الحسابين وتتأثر الحسابات الختامية .

مفهوم الاحتيال وتعريفه :-

الاحتيال يعتبر من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والدارسين والأكاديميين وكذلك المنظمات والجمعيات المهنية وأيضا مستخدمي المعلومات المحاسبية وخاصة (المستثمرين) ويتضمن طرق ملتوية ومتنوعة تنطوي على أنواع متعددة تلحق الضرر بالآخرين ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في ألحاق الضرر بالآخرين والتي قد تكون لها منافع شخصية فإنها تنصب ضمن عمليات الاحتيال وقد أسفرت الأبحاث ألى استنتاجات مفادها ان الأشخاص الذين يواجهون مشاكل مالية حادة سوف يتوجهون ألى البحث عن وسائل ارتكاب الاحتيال مع التفكير بأنه سوف لم يتم ألامساك بهم .(١١٦ , ٢٠٠٣, Bowen . et.al)
وقد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ألى وجود مجموعة من العوامل التي تؤدي ألى الاحتيال وتحمل مخاطره (٦٤ , ٢٠٠٥, Sanders . et.al) ويتمثل بمجموعه من الحالات التي تنطوي على الاحتيال ومنها
١- التلاعب بالسجلاتأو المستندات وتزويرها
٢- سوء توزيع الأصول
٣- حذفأو إلغاء اثأر العمليات من السجلاتأو المستندات
٤- تمثيل عمليات وهمية
٥- سوء تطبيق السياسيات المحاسبية
ويرى ألخالديإن هناك أنواع رئيسية للاحتيال وهي (١١٩, ٢٠٠٧, Pingyang)
١- الغش في الكشوفات المالية : ويتضمن تقليل المقصود للمعلومات المالية وغير المالية بهدف تضليل الآخرين الذين يعتمدون على العمليات المالية
٢- سوء تخصيص الأصول وتتضمن سرقةأو سوء استلام أصول الوحدة
٣- الفساد ويتضمن سوء الاستعمال الخاطئ أو العجز القانوني للمنصبأو الوظيفة
وقد وردت عدة تعار يف للاحتيال منها أنه عبارة عن تعديل وتغيير وحذفأو عدم صحة تبويب العمليات المالية في الوحدة الاقتصاديةأو عدم أتباع المبادئ المحاسبية بسبب الجهلأو الإهمال .(٧٨, ٢٠٠٦, Romney)
وكذلك هو تعمد قيام الوحدة الاقتصادية بتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلالأعداد قوائم مالية مضللة (٢٣٠, ٢٠٠٦ , Ghazali . et.al)
ويعرف بانه تزيف للحقائق بهدف أخداع الآخرين بهدف ألحاق الضرر بالغير (٣٤٨ , ١٩٩٠ , Kam)
وقد عرفه (Kieso) بأنه تصرف مقصود من احد أفراد الإدارةأو موظفي الحسابات بهدف عرض القوائم المالية بصورة غير الصورة الحقيقة لها .(٢٢٥ , ١٩٩٨ , Kieso . et.al)
ويرى (Reich) بأنه نقل متعمد ومخالف للتشريعات القانونية بهدف الحصول على المال .(١١٠ , ٢٠٠٦ , Reich .et.al)
ويرى (Aranoff) بانه حدوث تحريفات وتوافر المعرفة لدى مراقب الحسابات من تأثيرها السلبي ووجود النية في خداع الآخرين.(٤٨ , ٢٠٠٣ , Aranoff)

و بأنه خداع متعمد لتحقيق نافع شخصي بوجه غير عادل ينتج من ضرر بحقوق ومصالح الآخرين. (١٢٦ , ٢٠٠٣, Bowen . et.al)

وأيضا يعرف بأنه تعمد أخفاءأو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع شخصية.(٦٩ , ٢٠٠٦ , Romney)

أنواع الاحتيال :-

ان ظاهرة الفساد المالي الناتج عن الاحتيال ليس بالأمر الجديد على القوائم المالية وحيث بدا انتباه مستخدمي المعلومات المحاسبية بتلك الحالة ينطوي الاحتيال على مجموعة من الأسباب التي تكون موجودة عند حدوث الاحتيال على جميع المستويات في الوحدة الاقتصادية والتي تسمى مثلث الاحتيالأو عناصره وتكون ثلاثة أنواع وهي:- (٩٦ , ٢٠٠٥ , Sanders . et.al)

١-الفرصة:- والتي تكون سانحة لارتكاب الاحتيال عندما يكون نظام الرقابة الداخلي ضعيف .

٢-التبرير:-نجد دائما التبرير موجودأو يقوم مرتكبي الاحتيال بإقناع نفسه بان العمل الذي قام به لا يعد خطا.

٣-الضغط:- في معظم الأحيان قد يواجه الموظفون أنواع مختلفة من الضغوط سواء في بيئة الإعمالأو حياتهم الشخصية مثال ذلك تعد رغبة الموظف في الترقية السريعةأو ينظر إليهم كأشخاص ناجحين .

الممارسات المحاسبية المضللة :-

هناك مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تهدف ألى تضليل القوائم المالية وبالتالي خداع مستخدمي المعلومات المحاسبية وحسب الأتي :-

١- المبالغة بالإيرادات إي اعتراف بشكل غير صحيح وبالإيرادات وهي واحدة من أنواع التضليل الأكثر شيوعا في القوائم المالية (٨٦, ١٩٩٦ , Pacter)

٢- المبالغة بالنفقات وتؤدي ألى ارتفاع الدخل التشغيلي عن طريق إضافة كلف السلع المباعة واعتبارها نفقة غير تشغيلية بحيث لا تؤثر سلبيا على هامش الربح لذلك يتم تسجيلها موجودات بدلا من مصاريف ايرادية .(١٢٥, ٢٠٠٣ , Bowen . et.al)

٣- التقييم الخاطئ للأصول من خلال التلاعب في القيمة العادلة للأصول وعدم تمثيل العمليات الحسابية .

ويوضح الجدول الفرق بين الاحتيال والخطأ

جدول (١) الفرق بين الاحتيال و الخطأ

ت	معيار التميز	الاحتيال	الخطأ
1	من حيث النية	تتوفر نية لارتكاب الاحتيال	لا تتوفر النية وإنما نتيجة السهو
2	من حيث الجوهر	ذات أهمية نسبية عالية	يعتمد على حجم الخطأ والأهمية النسبية
3	من حيث المخاطر	درجة مخاطرة عالية	درجة مخاطرة منخفضة

المصدر: (١٢٥ , ٢٠٠٣ , Bowen . et.al)

مفهوم القرار الاستثماري:-

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب واخطر القرارات التي يتخذها المستثمرين وحيث تعلب القوائم المالية دورا مهما في عملية اتخاذ القرار وتعمل على تنشيط سوق المال والكثير من المستثمرين بحاجة ألى القوائم المالية لغرض اتخاذ القرار الاستثماري ويمكن تعريف القرار الاستثماري بأنه (بأنه عملية اتخاذ القرار والذي يتضمن جميع البيانات والمعلومات المحاسبية وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة واختيار البديل الأفضل (٢١٦ , ٢٠٠٤ , Jiangli . et.al).

أهداف الاستثمار:-

يوجد العديد من العناصر التي تؤثر في تحقيق الأهداف المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار ولكن تختلف الأهمية النسبية لهذ العناصر من حيث الحالة المالية وحجم الفائض من الأموال المتاحة لدى المستثمر والدخل المتوقع من الاستثمار وطبيعة العائد التي يرغب بها المستثمر بتحقيقها ودرجة المخاطرة ويكن إن نوجز أهم الأهداف هي (٣٤٥ , ١٩٩٠ , Kam)

١-المحافظة على رأس المال المستثمر.

٢-تحقيق أقصى عائد ممكن .

٣-تعظيم القيمة السوقية للسهم.

٤-توفر السيولة.

مبادئ الاستثمار :-

هناك مجموعة من المبادئ المتعارف عليها في اتخاذ قرار الاستثمار كالأتي :- (٨٩ , ٢٠٠٠, Siponen)

١-مبدأ الاختيار:- إن المستثمر يبحث عن فرص متعددة لتوفير مرونة أكثر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية.

٢-مبدأ المقارنة:- إن المفاضلة بين البدائل المتاحة هو أساس هذا المبدأ ويعتبر التحليل المالي الأكثر شيوعا ويعتمد على العائد والمخاطرة .

٣-مبدأ الموضوعية :-يشير ألىإن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة ذات موضوعية .

٤- مبدأ الملائمة :- يعد منحى التفضيل الأساس لتطبيق هذا المبدأ ويشكل المنحنى بتحديد دخل المستثمر .

أنواع القرار الاستثماري :-

يواجه المستثمر ثلاث مواقف لغرض اتخاذ القرار الاستثماري ويمكن تحديدها بالاتي :- (١١٤ , ٢٠٠٧, Dahawy)

١- قرار الشراء :- يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي ويلجا المستثمر ألى هذا القرار عندما يرى بان القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية.

٢- قرار عدم التداول:- يكون المستثمر في هذا النوع من القرار الاستثماري أمام أصل مالي وتكون قيمته المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

٣- قرار البيع:- يلجا المستثمر ألى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته اكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

مسؤولية أدارة الوحدة الاقتصادية اتجاه القوائم المالية المضللة :

ان أدارة الوحدة الاقتصادية تعد مسئولة عن وجود الخطأ والغش بالقوائم المالية حيث أبدت سائد التشريعات النافذة في دول العالم سواء المالية والإقليمية والدولة بان الإدارة هي المسئولة عن الأخطاء الغش والتلاعب (الاحتيال) الموجود في القوائم المالية على مراقب الحسابات التأكد من استمارة الإدارة لضمان دقة وعدالة القوائم المالية في بذل العناية المتينة اللازمة عند أجراء عملية التِدقيق (١٤٥, ٢٠٠٦ , Reich . et.al)

وكلما كان الالتزام المالي لإدارة الوحدة الاقتصادية تنطبق على إجراءات واختبارات تقيم مخاطر التلاعب والغش في القوائم المالية كلما كانت أكثر موثوقية وبالقدر الذي يخفض من المخاطر التي قد تتعرض لها الجهات المستخدمة للقوائم المالية (٥٥ , ٢٠٠٣ , Aranoff)

وترتكب إدارة الوحدة الاقتصادية الاحتيال في القوائم المالية عندما يكون لدى الإدارة الميل والاستعداد لارتكاب الغش وذلك في حال كون الدافع والفرصة لارتكاب الاحتيال ليس كافيا حتى لو توفرت الفرص (Kieso . et.al , ١٩٩٨ , ٢٣٩)

إن محاولات الإدارة المتعمدة لإعطاء قوائم مالية مضللة يرجع السبب في ذلك ألى العديد من العوامل منها زيادة المنافسة والحاجة ألى المحافظة على نمو الإرباح ومشكلات السيولة ومحاولة لأخطاء و مخالفاتأو شروط وإحكام مفيدة في الاتفاقيات (٢٤٧ , ٢٠٠٦, Ghazali . et.al)

حيث تمر القوائم المالية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية وتعتبر هذه المراحل التي تقوم بها الإدارة لارتكاب الاحتيال وهي كالأتي:- (١٥٦, ٢٠٠٣, Bowen . et.al)

١- مرحلة أثبات العمليات إي يرتكب الاحتيال في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية ألى طرفيها (المدين و الدائن) ويتم الاحتيال أمافي التدقيق الحسابي اي في عمليات رأسماليه على أنها إيراديهأو العكس أو حذف عمليات

٢- مرحلة الترحيل والتجميع وترتكب الأخطاء في هذه المرحلة في تجميع دفاتر اليومية وتقل الأرقام من صفة لأخرى أو في عملية الترحيل من سجل اليومية و استخراج الأرصدة .

٣- مرحلةأعداد القوائم المالية وتتنوع الأخطاء في هذه المرحلة فقد يتم أظهار بعض الأصول من قيمتها الحقيقة بأكبر أو أظهار بعض بنود إيرادات غير محققةأو أخفاء مبالغ لحساب المدينأو الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته الحقيقة (٨٩, ٢٠٠٦, Romney)

ان مسؤولية الإدارة تمثل في العمل على تحقيق مصلحة حملة الأسهم وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية والتقرير عن قيمة الأداء بصفة دورية حتى تمكن المستثمرين من تقييم استثماراتهم ويقيم أداء الإدارة (Kieso . et.al , ١٩٩٨ , ٢٤٩)

أن تحمل الإدارة مسؤوليةأعداد القوائم المالية وما تحويه من معلومات محاسبية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرار وتحديد شكل ومحتوى المعلومات المحاسبية والتي تلبي احتياجاتها .

المبحث الثالث / الجانب العملي

سوف يتم التطرق ألي شركة الصناعات الخفيفة وشركة الصناعات الكيمياوية من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قطاع الصناعة لغرض تطبيق الجانب العملي حيث قام الباحثان بالاطلاع على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ و ٢٠٢٠ /١٢/٣١ وتم تاشير الملاحظات الواردة في كل عينة وقد تم أعداد استمارة استبانه وزعت على العينات وهم المدققين الخارجين وكان عددهم (٥٢) .

أولا-شركة الصناعات الخفيفة(مساهمة مختلطة) :-

تأسست الشركة عام ١٩٥٩ برأس مال قدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار فقط وتهدف الشركة ألى تصنيع الثلاجات والطباخات والمجمدات والمدافى وحيث تم أدراج الشركة في سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ ورأس مال وقدره ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠ مليار ان وثمانمائة مليون دينار فقط , وتم تأشير الملاحظات الآتية:

الحسابات الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :-

١-اظهر تقرير مراقب الحسابات نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادي عجز مالي وقدره(٤,٢٩١,٩٠٣,٠٠٠) مليار دينار .

٢-الموجودات الثابتة والمخزنية :- هناك بعض الملاحظات منها لم تقم الوحدة الاقتصادية بتشكيل لجنة مطابقة للموجودات الثابتة وحصر الفرو قات الجردية, وأيضا لم تقم لجنة الجرد بكافة الموجودات الثابتة.

٣-المدينون والدائنون:-

١- بلغ رصيد حساب المدينون (٧,١٠٣,٨٢٨,٠٠٠) مليار دينار وقد تضمنت هذه الأرصدة مبالغ موقوفة مدورة من سنوات سابقة ولم تتخذ الوحدة الاقتصادية الإجراءات اللازمة لتصفيتها

٢- أمارصيد الدائنون بلغ (١٩,٥٠١,٥٢٢,٦٢٠) مليار دينار ومن ضمنها أرصدة سنوات سابقة مدورة.

٣- وجود أرصدة مخالفة لطبيعتها ضمن حساب المدينون والدائنون .

٤- لم تقم الوحدة الاقتصادية بتسديد المبلغ المترتبة بذمتها لصالح جهات أخرى.

وكما يوضحه الجدول (٢) و كالأتي :-

ت	اسم الحساب	اسم الجهة	المبلغ الموقوف	سنة الموقوفية
1	مدينو قطاع خاص	وزارة الصناعة وزارة الدفاع	6059 96082	2006 2007
2	مدينو قطاع مختلط	ش.الصناعات الالكترونية	31351	2012
3	مدينو قطاع خاص	سامي علوان	6500	2011
4	نشاط غير جاري	سعدي خميس	1484	2013
5	دائنو نشاط غير جاري	مصرف الفردوس	2351426	2012
6	تأمينات مستلمة	صلاح مهدي	178765	2006
7	دائنو توزيع الإرباح	إرباح المساهمين	1924126	قبل سنة ٢٠٠٣

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

جدول(٣) يوضح الأرصدة المخالفة لطبيعتها :-

ت	اسم الحساب	المبلغ
1	مجهزون قطاع خاص	336
2	مدينو قطاع عام	24455
3	مدينو قطاع خاص	3551

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

جدول (٤) يوضح المبالغ التي بذمة الوحدة الاقتصادية والغير مسددة:-

ت	اسم الجهة	المبلغ
1	هيئة التقاعد الوطنية	234371
2	دائرة الضمان الاجتماعي	1192541

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

الحسابات الختامية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ :-

١- اظهر تقرير مراقب الحسابات نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادي عجز مالي وقدره(٢,٧٨٣,٩٢٤,٠٠٠) مليار دينار .

٢- الموجودات الثابتة:- عدم قيام لجان الجرد بجرد الموجودات الثابتة وذلك بسبب تأخير موقع إحدى المخازن وأيضا دمج ونقل مخزن المواد بمخزن واحد .
٣- المدينون والدائنون :-
١- بلغ رصيد المدينون ((٦,٩٨٤,٢٣٠,٠٠٠) مليار دينار وقد تضمنت هذه الأرصدة مبالغ موقوفة مدورة من سنوات سابقة ولم تتخذ الوحدة الاقتصادية الإجراءات اللازمة لتصفيتها .
٢- أمارصيد الدائنون بلغ (٢٠,٨٧٣,٦٨٧,٣٧١) مليار دينار وقد تضمنت هذه الأرصدة مبالغ موقوفة مدورة من سنوات سابقة ولم تتخذ الوحدة الاقتصادية الإجراءات اللازمة لتصفيتها
٣- وجود أرصدة مخالفة لطبيعتها ضمن حساب المدينون والدائنون .
٤- لم تقم الوحدة الاقتصادية بتسديد المبلغ المترتبة بذمتها لصالح جهات أخرى.

الجدول (٥) المبالغ الموقوفة و سنة التوقيف

ت	اسم الحساب	اسم الجهة	المبلغ الموقوف	سنة الموقوفية
1	مدينو قطاع خاص	شركة الأسواق المركزية وزارة الصحة	183844 17622	2005 2009
2	مدينو قطاع مختلط	ش.الصناعات الالكترونية ش.الهلال الصناعية	6474	2009 2009
3	مدينو قطاع خاص	شركة الساجي	404301	2009
4	تأمينات مستلمة	صلاح مهدي	178765	2006
7	دائنو توزيع الأرباح	أرباح المساهمين	1924126	قبل سنة ٢٠٠٣

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

جدول(٦) يوضح الأرصدة المخالفة لطبيعتها

ت	اسم الحساب	المبلغ
1	مجهزون قطاع خاص	575
2	مدينو قطاع عام	644
3	مدينو قطاع خاص	3551

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

٤- القروض -:
أ – قيام الوحدة الاقتصادية باقتراض مبلغ وقدره ثلاثة مليار دينار عام ٢٠١٣ من المصرف الصناعي وبفائدة سنوية ٧٪ على إن يتم السداد بإقساط متساوي خلال السنة مقابل رهن عقار تابع للوحدة الاقتصادية حيث لوحظ إن الوحدة الاقتصادية لم تقم بسداد إي قسط مما أدى ألى عرض العقار للمزايدة العلنية وعدم تثبيت الفوائد المترتبة عليها.
ب- لم تقم الشركة بتسديد مبلغ خمسة مليون دولار وبفائدة سنوية ٨٪ أيضا لقاء رهن عقار.
ويوضح الجدول (٧) المبالغ المترتبة بذمة الوحدة الاقتصادية نتيجة القروض:-

جدول (٧) المبالغ المترتبة بذمة شركة الصناعات الخفيفة

البيان	المبلغ
فوائد قانونية	3000000
فوائد تاخيرية	364233

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

ثانيا:- شركة الصناعات الكيماوية (مساهمة مختلطة) :-
تأسست الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ برأس مال قدره (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار وتهدف الشركة ألى أنتاج المواد البلاستيكية وقد دخلت ألى سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ برأس مال قدره(١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار , وتم تأشير الملاحظات الآتية:

الحسابات الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :-

١- اظهر نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية عجز مالي قدره(٢,٤٢١,٠٥٣,٠٠٠) مليار دينار .

٢- الموجودات الثابتة:-

١- لم تقم لجنة الجرد بأعداد خلاصة بنتائج الجرد لغرض مطابقتها مع السجلات من قبيل لجنة المطابقة حيث لم يتم تصنيف الموجودات الثابتة بلأعداد فقط.

٢- هناك اختلاف بين قوائم الجرد والسجلات المخزنية بسبب عدم أدراج هذه الموجودات ضمن قوائم الجرد وحسب الجدول الأتي:-

جدول (١٠) الموجودات الوارد بشأنها فروقات بين قوائم الجرد و السجلات المخزنية

اسم الموجود	محل التواجد	الرصيد بموجب السجلات
ماكينة حقن	معمل العبوات	3
ماكينة كبس دواشك	معمل الاسنفج	1
ماكينة تصنيع دواشك	الاسنفج	1

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

٣- هناك فروقاتمخزنية بين قوائم الجرد والسجلات المخزنية وحسب الجدول الأتي:-

جدول (١١) الفر وقات للمواد بين رصيد السجلات و قوائم الجرد

اسم المخزن	اسم المادة	الرصيد بموجب السجلات	الرصيد بموجب الجرد	الفرق
مخزن الألواح	Roller chain	29500	2500	27000
مخزن الأغطية	Teflon850	33710	34710	1
مخزن العبوات	هيتر ٧٠٠ واط	9	8	(1)
مخزن المستهلكات	Contator	48	84	36

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

٤- هناك مواد راكدة مستهلكة موجودة في مخازن الوحدة الاقتصادية (١٨) مادة لم تتخذ الشركة اي إجراءات بصددها.

٣-المدينون والدائنون :-

١- بلغ رصيد المدينون (١,٩٠٩,٥٩٩,٠٠٠) مليار دينار ومن ضمنه أرصدة موقوفة مدورة من سنوات سابقة .

٢- بلغ رصيد الدائنون (٢,٢٨٩,٥١٣,٠٠٠) مليار دينار ومن ضمنها أرصدة موقوفة مدورة من سنوات سابقة.

٣- هناك ارصده دائنة مخالفة لطبيعتها المحاسبية ولم تتخذ الوحدة الاقتصادية إي إجراءات بصددها.

الحسابات الختامية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ :-

١- اظهر نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية عجز مالي (١,٠٧٤,٠٠٤,٠٠٠) مليار دينار.

٢- الموجودات الثابتة :-

١- لم تقم لجنة الجرد بأعداد خلاصة بنتائج الجرد لغرض مطابقتها مع السجلات من قبيل لجنة المطابقة حيث لم يتم تصنيف الموجودات الثابتة بلأعداد فقط.

٢- هناك اختلاف بين قوائم الجرد والسجلات المخزنية بسبب عدم أدراج هذه الموجودات ضمن قوائم الجرد

٣- وجود مواد راكدة لم تجري عليها حركة منذ سنوات وحسب الجدول الأتي :-

جدول (١٢) المواد الراكدة بالمخازن

اسم المخزن	**اسم المادة**	**العدد**	**وحدة القياس**
الجلد/موادأولية	**قماش بولستر**	43412	**متر**
الجلد/موادأولية	**ورق سليكون**	3644	**كغم**
الألواح	**صبغ عاجي**	12752	**كغم**
الألواح	**صبغ ابيض**	8543	**كغم**

المصدر /أعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة

٣- المدينون والدائنون:-
١- بلغ رصيد المدينون مبلغ قدره(١,٨٦٦,٨٠٣,٠٠٠) مليار دينار ويتضمن أرصدة موقوفة من سنوات سابقة .
٢- بلغ رصيد الدائنون مبلغ قدره (٢,١٥٣,٠٥٩,٠٠٠) مليار دينار ويتضمن أرصدة موقوفة من سنوات سابقة.
٣- وجود أرصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية وام تتخذ الوحدة الاقتصادية اي إجراءات بشأنها.

الأساليبالإحصائية :-

١- مقاييس النزعة المركزية:- تم اعتماد مقاييس النزعة المركزية عن طريق احتساب الوسيط والانحراف المعياري والتباين لأنها تبين كيفية توزيع الإجابات حول مدى وجود تضليل بالقوائم المالية وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (١٣)

ت	الفقرات	الوسيط	الانحراف المعياري	التباين	اتجاه الإجابة
١	قيام الإدارة في شركة الصناعات الخفيفة بالضغوطات على العاملين في الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف معينة	1.0000	.63904	.408	اتفق تمأما
٢	هل تقوم الإدارة في شركة الصناعات الخفيفة بتدوير العاملين في شعبة الرقابة بشكل مستمر	4.0000	.60758	.369	لا اتفق
٣	هل يتم تصحيح الأخطاء من قبل الإدارة قبل انتهاء السنة المالية	4.0000	.65794	.433	لا اتفق
٤	هل يتم الأخذ بنظر الاعتبار بملاحظات المدقق الخارجي	4.0000	.66023	.436	لا اتفق
٥	يقوم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بمواجهة حالات التلاعب والاختلاس	3.0000	.57342	.329	اتفق ألى حد ما
٦	هل يتم استخدام البرامج الالكترونية في ترميز الموجودات الثابتة	3.0000	.47367	.224	اتفق ألى حد ما
٧	تمتلك الشركة سجلات محاسبية كاملة	3.0000	.62230	.387	اتفق ألى حد ما
٨	قيام الادارة بالشركة بالجرد الشهري لغرض المطابقة مع المشتريات	4.0000	.55606	.309	لا اتفق
٩	يتم تطبيق القوانين والتعليمات فيما يخص عمليات بيع وإيجار ممتلكات الشركة	3.0000	.67491	.456	اتفق ألى حد ما
١٠	عدم قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء في الحسابات الختامية	4.0000	.63904	.408	لا اتفق
١١	يتم معالجة ألارصدة المدورة من سنوات	4.0000	.61037	.373	لا اتفق
١٢	يتم تحصيل الديون المشكوك في تحصيلها	4.0000	.42544	.181	لا اتفق
13	القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم الوضع الحقيقي لهذه الشركات	3.0000	.82819	.686	اتفق ألى حد ما
14	أن القوائم المالية المنشورة تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ظل تعدد بدائل الاستثمار	1.0000	.49887	.249	اتفق تماما
15	أن القوائم المالية التي يتم نشرها تتمتع بالحد الكافي من الشفافية	3.0000	.59282	.351	اتفق ألى حد ما
16	أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات موثوقية كبيرة و بدرجة مصداقية عالية	3.0000	.36587	.134	اتفق ألى حد ما
17	عدم التزام العاملين في الرقابة الداخلية بالتعليمات والقوانين	2.0000	.61037	.373	اتفق
18	قلة خبرة الكادر المحاسبي يؤدي ألى حدوث الأخطاء	2.0000	.45747	.209	اتفق
19	هل يتم الإفصاح بالقوائم المالية المنشورة	3.0000	.63102	.398	اتفق ألى حد ما
20	هل يتم نشر قوائم مالية وهمية لا تعرض المركز المالي للشركة	3.0000	.60724	.365	اتفق ألى حد ما

يتضح من الجدول (١٣) نتائج التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبانة المكونة من (٢٠) سؤال وتلاحظ الإجابات ضمن الجدول أعلاه بان السؤال الأول قد حصل على وسيط (١,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٣٩٠٤.) وتباين (٤٠٨.) وكان اتجاه الإجابة اتفق تماما,أما السؤال الثاني قد حصل على وسيط (٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري(٦٠٧٥٨.) وتباين (٣٦٩.) وكان اتجاهالإجابة لا اتفق و السؤال الثالث قد حصل على وسيط(٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٥٧٩٤.) وتباين (٤٣٣.) وكان اتجاهالإجابة لا اتفق و السؤال الرابع قد حصل على وسيط (٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٦٠٢٣.) وتباين (٤٣٦.) وكان اتجاهالإجابة لا اتفق أماالسؤال الخامس قد حصل على وسيط (٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٥٧٣٤٢.) وتباين (٣٢٩.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما , أماالسؤال السادس قد حصل على وسيط (٣,٠٠٠٠)و انحراف معياري (٤٧٣٦٧.) وتباين (٢٢٤.) وكان اتجاه اتفق ألى حد ما , أماالسؤال السابع قد حصل على وسيط(٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٢٢٣٠.) وتباين (٣٨٧.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما , أماالسؤال الثامن قد حصل على وسيط (٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٥٥٦٠٦.) وتباين (٣٠٩.) وكان اتجاهالإجابة لا اتفق, أماالسؤال التاسع قد حصل على وسيط (٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٧٤٩١.) وتباين (٤٥٦.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما, أماالسؤال العاشر قد حصل على وسيط (٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٣٩٠٤.) وتباين (٤٠٨.) وكان اتجاهالإجابة لا اتفق, أماالسؤال الحادي عشر قد حصل على وسيط(٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦١٣٠٧.) وتباين (٣٧٣.) وكان اتجاه لا اتفق, أماالسؤال الثاني عشر قد حصل على وسيط(٤,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٤٢٥٤٤.) وتباين (١٨١.) وكان اتجاه لا اتفق , أماالسؤال الثالث عشر قد حصل على وسيط(٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٨٢٨١٩.) وتباين (٦٨٦.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما, أماالسؤال الرابع عشر قد حصل على وسيط (١,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٤٩٨٨٧.) وتباين (٢٤٩.) وكان اتجاهالإجابة اتفق تماما, أماالسؤال الخامس عشر قد حصل على وسيط (٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٥٩٢٨٢.) وتباين (٣٥١.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما , أماالسؤال السادس عشر قد حصل على وسيط (٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري(٣٦٥٨٧.) وتباين (١٣٤.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما , أماالسؤال السابع عشر قد حصل على وسيط(٢,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦١٣٠٧.) وتباين (٣٧٣.) وكان اتجاهالإجابة اتفق, أماالسؤال الثامن عشر قد حصل على وسيط (٢,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٤٥٧٤٧.) وتباين (٢٠٩.) وكان اتجاهالإجابة اتفق, أماالسؤال التاسع عشر قد حصل على وسيط(٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٣١٠٢.) وتباين (٣٩٨.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما, أماالسؤال العشرون قد حصل على وسيط(٣,٠٠٠٠) و انحراف معياري (٦٠٧٢٤) وتباين (٣٦٥.) وكان اتجاهالإجابة اتفق ألى حد ما.

وحيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد العينةقد اتفقوا بان هناك تضليل وتلاعب من قبل الإدارة للقوائم المالية مما تعكس صورتها الصحيحة وبالتالي تؤدي ألى عدم وضوح المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية وبالتالي سوف تؤثر على قرارات المستثمرين.

٢- التحليل ألعاملي:- وهو أسلوب يوضح العلاقة بين مجموعة كبيرة من المتغيرات بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية ويظهر أهمية كل متغير من المتغيرات.

ويظهر الجدول الأتي رقم (١٤) القيم العينة ونسبتها من التباين الكلي حيث يظهر مجموعة من العوامل في بيان المتغيرات لكل سؤال ومدى تأثيره عن باقي الأسئلةالأخرى ومقدار التشعبات لكل عامل .

جدول رقم(١٤) القيم العينة للعوامل ونسبتها من التباين الكلي

العوامل	الاجمالي	التباين
1	2.795	13.973
2	2.094	10.468
3	2.010	10.052
4	1.772	8.860
5	1.551	7.755
6	1.473	7.366
7	1.263	6.313

8	1.121	5.603
9	1.071	5.356

يمثل العامل الأولأهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ٢,٧٩٥ ونسبة تباين ١٣,٩٧٣ , يمثل العامل الثاني أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ٢٠,٩٤ ونسبة تباين ١٠,٤٦٨ , يمثل العامل الثالثأهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلة اذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ٢,٠١٠ ونسبة تباين ١٠,٠٥٢, يمثل العامل الرابع أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,٧٧٢ ونسبة تباين ٨,٨٦٠ , يمثل العامل الخامس أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلة اذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,٥٥١ ونسبة تباين ٧,٧٥٥ , يمثل العامل السادس أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,٤٧٣ ونسبة تباين ٧,٣٦٦ , يمثل العامل السابع أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلة اذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,٢٦٣ ونسبة تباين ٦,٣١٣ , يمثل العامل الثامن أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,١٢١ ونسبة تباين ٥,٦٠٣ , يمثل العامل التاسع أهمية كبيرة في بيان المتغيرات ومدى تأثيره على باقي الأسئلةإذ يشكل هذا العامل تباين كلي مقداره ١,٠٧١ ونسبة تباين ٥,٣٥٦ .

المبحث الرابع / الاستنتاجات و التوصيات

أولا) **الاستنتاجات** : أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان هي **:**

١ - يعتبر الإفصاح المحاسبي ذو أهميه لمعرفة مستوى الوحدة الاقتصادية حيث يجب ان تكون القوائم المالية مطبقة على أساس مبادئ محاسبية وعلى مستوى عال من الشفافية وأكثر دقة وموثوقية وبالتالي يكون الإفصاح شامل و دقيق في القوائم المالية .

٢ – ان تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقوائم المالية مثل معيار الإبلاغ المالي (IFRS) يزيد من درجة الشفافية لتلك القوائم في عرض المعلومات المحاسبية .

٣ - يستهدف الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية إنتاج معلومات تتسم بالملائمة والمصداقية بما يلبي احتياجات مستخدمي تلك القوائم في التوقيت المناسب وبذلك تتحقق جودة المعلومات المحاسبية التي بدورها تؤدي ألى جودة القوائم والتقارير المالية

٤ - يساهم الإفصاح عن المعلومات و البيانات المضللة بالقوائم المالية و معالجتها في تخفيض احتمالات عدم تماثل المعلومات وإعطاء انطباع ايجابي للمستثمرين حول مستقبل المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرارية فى النشاط

٥ - توجد علاقة تأثير قوية بين القوائم المالية التي تحتوي معلومات محاسبية موثقة و بين القرارات المتخذة من قبل المستثمرين على تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية .

ثانيا) **التوصيات** : أهم التوصيات التي جاء بها البحث هي **- :**

١ – يوصي الباحثان بضرورة أن يكون المدقق الخارجي على معرفة واطلاع على معايير المحاسبة الدولية، لما لها من أهمية كبرى تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي والذي يزيد من شفافية القوائم المالية عند الإعداد وشفافيتها بعد التدقيق.

٢ – يرى الباحثان أن يتم إصدار قوائم مالية نصف سنوية خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخأعدادها لما لذلك من أثر على مصداقية القرارات المتخذة لدى المستثمرين .

٣ – يوصي الباحثان أن تقوم الشركات المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية بالالتزام بالإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فى تقاريرها المالية، وذلك نظرا لتأثير ذلك تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، و بالتألى تحسين جودة التقارير المالية .

٤ – يوصي الباحثان بضرورة أن يتحقق المدقق الخارجي من صحة إفصاح الشركات، التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية، في حالة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة والتي تلبي طموح أصحاب المصالح على المزيد من المعلومات.

المصادر

1 - Aranoff, G. (2003), **Improving disclosure and transparency in nonprofit accounting**, Management Accounting Quarterly, NY: spring, vol. 4

2 - Bowen, Robert, and others (2003), **Accounting discretion, corporate governance and firm performance**, School of Business, University of Washington

3 - Dahawy, K. (2007**), Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange**, Middle Eastern Finance and Economics Cairo.
4 - Ghazali, N, and Weetman, P. (2006) **Perpetuating traditional influences Voluntary** , disclosure in Malaysia following the economic crisis Journal of International Accounting, Auditing and Taxation Volume 15, Issue 2,.
5 - Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004**), Relationship Lending Accounting Disclosure**, Credit Availability during Crisis Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC.
6 - Pacter, P. (1996), **Accounting Standards for International Capital Markets**, IASC, UK.
7 - Pingyang, G. (2007), **Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency**. The University of Chicago . Graduate School of Business -
8 - Reich , B. H., & Benbasat, (2006) . **Factors that influence the social dimension of alignment between and information technology objectives** . Management information Systems Quarterly.
9 - Romney , Masholl & Stelnbart , paul john ,(2006) **, Accounting information system** , prentice hall > vol 9
10 - Sanders C.S & Jones , J . W (2005) " **Measuring performance of the information systems function** " . Journal of Management Information Systems , 8 (4)
11 - Siponen , M . T , (2000) " **A Conceptual Foundation For Orgahizational information Security Awarenss** " information management & Computer Security , Brad Ford , Vol . 8 Less . 8 Bold and Italic
12 - Kam, Vernon , (1990) ," **Accounting Theory**", second edition, tohn wiley and sons,inc.
13 - Kieso, Donald, Weygandt, Jerry.J, (1998) " **Intermediate Accounting**" ,Ninth Edition , U.S.A. John Wiley and Sonc, Inc, .